



احتمال التمديد لفترة أطول بعد مراجعة موقف السوق لاحقاً في يونيو

«أوبيك+» تمدد خفض إنتاج النفط إلى نهاية يوليو

وكالات: توصلت دول مجموعة «أوبيك+» خلال اجتماعها الافتراضي عبر الفيديو أمس إلى اتفاق على تمديد خفض إنتاج النفط بالمعدل الحالي، لشهر واحد أي حتى نهاية يوليو.

وذكرت وكالة «بلومبيرغ» أن المجموعة «أوبيك+» اتفقت على تمديد خفض إنتاج النفط لمدة شهر، وتبنت سبلاً أكثر صرامة لضمان عدم إخلال الأعضاء بتعهدات الإنتاج الخاصة بهم.

وقال مندوب في أوبيك إن المنظمة وحلفاءها بقيادة روسيا سيتفقون على تمديد خفض الإنتاج حتى نهاية يوليو، على أن تراجع موقف السوق لاحقاً في يونيو واحتمال التمديد لفترة أطول. وتقلت «رويترز» عن مسودة إعلان «أوبيك+» أن الدول التي لم تستطع خفض الإنتاج 100٪ في مايو ويونيو سيتعين عليها التعويض من يوليو إلى سبتمبر.

كما نقلت عن مصدرين أن العراق وافق على الالتزام بحصة «أوبيك+» وخفض إنتاج النفط في الفترة من يوليو إلى سبتمبر تعويضاً عن الزيادة في مايو ويونيو. واتفقت مجموعة المنتجين المعروفة باسم أوبيك+ في وقت سابق على خفض الإمدادات 9.7 ملايين برميل يومياً خلال مايو ويونيو لدعم الأسعار التي



وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة دخال بالوكالة وزير النفط والطاقة خلال اجتماع «أوبيك» عبر تقنية الفيديو أمس

أحد أسوأ معدلات الامتثال في مايو وفقاً لمسح أجرته «رويترز» لإنتاج «أوبيك». ولم يتضح على وجه الدقة أنتجت أكثر من حصتها في مايو ويونيو تعويض ذلك بخصف أكبر خلال الأشهر المقبل. وذكرت مصادر في أوبيك إن العراق وافق على تخفيضات إضافية. وللعراق

مصادر بـ «أوبيك+» إن السعودية وروسيا اتفقتا على تمديد التخفيضات القياسية حتى نهاية يوليو. وارتفع خام القياس برنت، الذي انخفض دون 20 دولاراً للبرميل في أبريل، بأكثر من 5٪ الجمعة، ليجري تداوله عند أعلى مستوى منذ 3 أشهر فوق 42 دولاراً للبرميل.

عين في الشهر الماضي قائماً بأعمال محافظ إيران لدى أوبيك. وتوفي آرديبلي في 16 مايو إثر إصابته بـ «كوفيد-19» بعد أسبوعين من دخوله في غيبوبة.

وكان من المقرر تقليص التخفيضات إلى 7.7 ملايين برميل يومياً في الفترة من يوليو إلى ديسمبر. وقالت

الفاضل: الكويت ملتزمة بخفض إنتاجها

كويتا: قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة دخال الفاضل إن أسواق النفط شهدت مؤخراً تحسناً ملحوظاً بسبب الاتفاق التاريخي لمجموعة «أوبيك+»، مشيراً إلى وجود بوادر إيجابية بزيادة نسبية وتحسن تدريجي في الطلب على النفط عالمياً.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الفاضل لـ «كويتا» عقب مشاركته أمس عبر الاتصال المرئي في الاجتماع الوزاري رقم 179 لمنظمة أوبيك وقبل بدء الاجتماع الوزاري الـ 11 لمجموعة «أوبيك+».

وذكر الفاضل أن هذه الاجتماعات تعقد في أجواء تفاعلية حيث شهدت أسواق النفط مؤخراً تحسناً ملحوظاً نتيجة اتفاق «أوبيك+» الذي أبرم في 12 أبريل الماضي وما نتج عنه من خفض تاريخي لمستويات الإنتاج بما يعادل 9.7 ملايين برميل يومياً ابتداءً من مايو الماضي.

وبين أن الكويت لعبت دوراً بارزاً في التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي، مؤكداً التزام الكويت بخفض إنتاجها حسب بنود الاتفاقية والتي لها الأثر الكبير في التحسن الذي شهدته أسواق النفط خلال الأسابيع الماضية.

وتوقع الفاضل أن يسفر اجتماع مجموعة «أوبيك+» عن استمرار التعاون فيما بين جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لما فيه من مصلحة مشتركة للدول المعنية بالاتفاق والصناعة النفطية عالياً بشكل عام لتنعكس هذه الآثار الإيجابية على الاقتصاد العالمي.

متخصص توضح ان الهيكل التمويلي الامثل للمؤسسة يلبي احتياجاتها التمويلية من دون الجوء الى تسهيل محافظتها المالية بالكامل من حيث تأثيره في بيان التدفقات النقدية للمؤسسة، وكذلك قدرة المؤسسة على خدمة الدين ومدى جاذبية هيكلها التمويلي للبنوك الممولة لتمثل نسبة التمويل الذاتي الى الاقتراض 70٪/80٪. وتتنحصر أهمية التمويل الخارجي لمشاريع البترول بالنشاط التشغيلي، وفقاً لما يلي:

1 - تحسین الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
2 - اقتناص الفرص المتاحة في الأسواق المصرفية العالمية من انخفاض كلفة الاقتراض الخارجي بأقل تكلفة.

3 - تخفیف الاقتراض على مؤسسة البترول أقل من العائد المحقق من استثمار الأموال الفائضة لدى المؤسسة، تم نشر هذا الخبر بجريدة «الأنباء» بتاريخ 2019/4/24. أزمة «البترول» وفي ضوء ذلك، فإن مطالبة وزير المالية بتحويل الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة البترول إلى الوزارة، تستند لصحیح نص قانون إنشاء المؤسسة العامة للبترول وفقاً للمادة 12 من القانون رقم 6 لسنة 1980، أما باقي الأرباح الصافية فإنها تؤدي إلى الخزنة العامة للدولة.

وستستند إلى نفس تقرير ديوان المحاسبة لعام 2018-2019 بشأن استثمارات مؤسسة البترول في محفظة الوزير «MOFF» في نهاية مارس 2019 كما مرفق في الجدول.

أولاً: ورد في تقرير ديوان المحاسبة أن محفظة البترول الاستثمارية بنهاية مارس 2019، بلغت نحو 17.18 مليار دولار منها 82٪ في سندات، و16.5٪ مستفجرة في أسهم، والنسبة المتبقية 3٪ في استثمارات بديلة وقد (سستبعدها).

ثانياً: في ضوء هبوط ارتفاع المحفظة بنفس معدل



بقلم: المستشار د. محمد عبد المطيري

المقررة لها سنوياً وهي 10٪ فقط، ولم تترك الصلاحيات مطلقة لمجلس إدارة الهيئات والمؤسسات، بل قيدها بأخذ الموافقة المسبقة من المجلس الذي تتبعه الهيئة أو المؤسسة إذا عرضت الأسباب كما حصل مع مؤسسة البترول عند رغبتها الاقتراض، وموافقة مجلس الوزراء على ذلك، وفقاً للخبر المنشور بجريدة «الأنباء» بتاريخ 2019/4/24، وسنشير إليه لاحقاً، كما سنوضح السلطة المسؤولة عن اعتماد نسبة الأرباح التي تتحول إلى الخزنة العامة للدولة لبعض الجهات المستقلة وهي كالآتي:

● الهيئة العامة للصناعة (وزير التجارة - رئيس مجلس الإدارة).
● مؤسسة البترول الكويتية (مجلس الأعلى للبترول).
● الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (مجلس الوزراء).
● مؤسسة الموانئ الكويتية (وزير المواصلات - رئيس مجلس الإدارة).
● الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (وزير الخارجية - رئيس مجلس الإدارة).
● بنك الإسكان - رئيس مجلس الإدارة).

المقررة لها سنوياً وهي 10٪ فقط، ولم تترك الصلاحيات مطلقة لمجلس إدارة الهيئات والمؤسسات، بل قيدها بأخذ الموافقة المسبقة من المجلس الذي تتبعه الهيئة أو المؤسسة إذا عرضت الأسباب كما حصل مع مؤسسة البترول عند رغبتها الاقتراض، وموافقة مجلس الوزراء على ذلك، وفقاً للخبر المنشور بجريدة «الأنباء» بتاريخ 2019/4/24، وسنشير إليه لاحقاً، كما سنوضح السلطة المسؤولة عن اعتماد نسبة الأرباح التي تتحول إلى الخزنة العامة للدولة لبعض الجهات المستقلة وهي كالآتي:

● الهيئة العامة للصناعة (وزير التجارة - رئيس مجلس الإدارة).
● مؤسسة البترول الكويتية (مجلس الأعلى للبترول).
● الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (مجلس الوزراء).
● مؤسسة الموانئ الكويتية (وزير المواصلات - رئيس مجلس الإدارة).
● الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (وزير الخارجية - رئيس مجلس الإدارة).
● بنك الإسكان - رئيس مجلس الإدارة).

المقررة لها سنوياً وهي 10٪ فقط، ولم تترك الصلاحيات مطلقة لمجلس إدارة الهيئات والمؤسسات، بل قيدها بأخذ الموافقة المسبقة من المجلس الذي تتبعه الهيئة أو المؤسسة إذا عرضت الأسباب كما حصل مع مؤسسة البترول عند رغبتها الاقتراض، وموافقة مجلس الوزراء على ذلك، وفقاً للخبر المنشور بجريدة «الأنباء» بتاريخ 2019/4/24، وسنشير إليه لاحقاً، كما سنوضح السلطة المسؤولة عن اعتماد نسبة الأرباح التي تتحول إلى الخزنة العامة للدولة لبعض الجهات المستقلة وهي كالآتي:

● الهيئة العامة للصناعة (وزير التجارة - رئيس مجلس الإدارة).
● مؤسسة البترول الكويتية (مجلس الأعلى للبترول).
● الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (مجلس الوزراء).
● مؤسسة الموانئ الكويتية (وزير المواصلات - رئيس مجلس الإدارة).
● الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (وزير الخارجية - رئيس مجلس الإدارة).
● بنك الإسكان - رئيس مجلس الإدارة).

الهيئة لتكوين احتياطي لها أو لإنشاء مشروعات جديدة أو دعم المشروعات القائمة.. أو دعم المشروعات القائمة..

5 - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

المرسوم رقم 2003/157

نقل اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في القانون رقم 25 لسنة 1974 بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى وزير الخارجية، وفقاً لنص المادة 30 بيجوز بقرار من مجلس الإدارة تحويل مبالغ من حساب الاحتياطي العام لأي حساب احتياطي آخر يقرر مجلس الإدارة إنشاء، وإيضاً وفقاً لنص المادة 31 لرئيس مجلس الوزراء أن يفوض وزير المالية في كل اختصاصاته المهمة في هذا النظام أو في بعضها.

6 - بنك الائتمان

بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقاً للمرسوم رقم 81 لسنة 2007.

7 - بنك الكويت المركزي

قانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والهيئة المصرفية التي تتبعه الهيئة أو المؤسسة إذا عرضت الأسباب كما حصل مع مؤسسة البترول عند رغبتها الاقتراض، وموافقة مجلس الوزراء على ذلك، وفقاً للخبر المنشور بجريدة «الأنباء» بتاريخ 2019/4/24، وسنشير إليه لاحقاً، كما سنوضح السلطة المسؤولة عن اعتماد نسبة الأرباح التي تتحول إلى الخزنة العامة للدولة لبعض الجهات المستقلة وهي كالآتي:

● الهيئة العامة للصناعة (وزير التجارة - رئيس مجلس الإدارة).
● مؤسسة البترول الكويتية (مجلس الأعلى للبترول).
● الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (مجلس الوزراء).
● مؤسسة الموانئ الكويتية (وزير المواصلات - رئيس مجلس الإدارة).
● الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (وزير الخارجية - رئيس مجلس الإدارة).
● بنك الإسكان - رئيس مجلس الإدارة).

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

الهيئة لتكوين احتياطي لها أو لإنشاء مشروعات جديدة أو دعم المشروعات القائمة.. أو دعم المشروعات القائمة..

2 - مؤسسة البترول الكويتية

قانون إنشاء المؤسسة العامة للبترول مادة 12، وفقاً للقانون رقم 6 لسنة 1980 ينص على «اقتطاع نسبة 10٪ من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري، على أن يوقف الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي نصف رأسمال المؤسسة، كما تقطع نسبة 10٪ أخرى من هذه الأرباح لتكوين احتياطي عام، ويجوز تعديل هذه النسبة بقرار من المجلس الأعلى للبترول سواء بالزيادة أو النقصان، أما باقي الأرباح الصافية فإنها تؤدي إلى الخزنة العامة للدولة.»

3 - الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

قانون إنشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مادة 12، وفقاً للقانون رقم 37 لسنة 2014 تنص على: مع مراعاة أحكام المادة 12 من القانون، يدخل في إيرادات الهيئة ما يلي:

أ - ما يحدده مجلس إدارة الهيئة من مقابل الصلح في أي مخالفة أحكام قانون إنشاء الهيئة باستثناء المنصوص عليها في المواد 67 حتى 80 من القانون قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة وذلك بما لا يقل عن مثلي الغرامة المقررة في القانون.

ب - ما تحصله الهيئة من غرامات مالية أو تعويضات وفقاً للقانون.

ج - قيمة ما يقضى به من تعويض للهيئة مقابل ما فاتها من رسوم عن الانتفاع بالخدمات المادتين 74 و75 من القانون دون ترخيص.

د - ما يحدده مجلس الوزراء من موارد.

هـ - الهيئات والتبرعات التي يوافق عليها مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة.

1 - الهيئة العامة للصناعة

قانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون هيئة الصناعة رقم 1996/56، وفقاً لنص المادة 38 التي تنص على أن الموارد المالية للهيئة تتكون من ما يلي:

● رسوم وأجور الخدمات التي تقدمها الهيئة للغير ومقابل الانتفاع بالسلائم الصناعية والحرفية ومواقع الخدمات.

● الرسوم الخاصة بإقامة تراخيص المنشآت الحرف والصناعية.

● ما تحققه الهيئة من إدارة وتشغيل المناطق والمنشآت الصناعية والحرفية التي تساهم في إنشائها.

● أي موارد أخرى يوافق عليها وزير التجارة والصناعة بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

ويؤول فائض الإيرادات التي تحققها الهيئة في أي سنة مالية إلى الخزنة العامة للدولة، وذلك بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء من صافي الأرباح التشغيلية بناء على اقتراح مجلس إدارة

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

قانون إنشاء المؤسسة العامة للموانئ المادة 15، وفقاً للقانون رقم 133 لسنة 1977 تنص على: «يؤول صافي أرباح المؤسسة سنوياً إلى الخزنة العامة للدولة بعد اقتطاع ما يقره مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس

بناء على اقتراح مجلس

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة استثمارية ذات مخاطر منخفضة (سوقياً)، إلا أنها لا تخلو من مخاطر الصدمة كما حصل في «صدمة نكسون» عام 1971، كما تتفق أيضاً في أن المؤسسة قد خالفت أغراضها الرئيسية التي نص عليها القانون وأن الكتاب والإجراءات التي اتخذتها حتى تتمكن من أن تؤدي رأيي بشأنها، أما بشأن تأثير قرار سحب الأرباح المحتجزة على المستثمر الأجنبي فليس عندي

معلومات ولم أجد أي معلومات تحدد التأثير أو نوعه ولم أر أي علاقة بينهم.

4 - كما أنني لا اتفق

نهاية ما أن تقوم المؤسسات بالخروج عن نظامها الأساسي وتفترج محافظ وتستثمر سواء بالسندات أو غيرها

أما بالنسبة للتحويل فاقترح أن يتم تقدير حاجة المؤسسة للسيولة ويبقى في حسابها أما الباقي من أرباح فتتحوّل إلى الخزنة العامة للدولة سواء كانت نقدية أو استثمارات ويتم تسهيلها حسب الحاجة بتوجيه مباشر من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبحسب توصية الهيئة لجدولة التمويل وتحقيق الأرباح بقرار استثماري ذي جدوى اقتصادية للصندوق.

المعركة المالية بين الصين وأميركا

هي معركة عالمية اقتصادية سياسية، وتوازناً القوى فيها أيضاً موزعة، وإمكانية الطرف، ولكن لاتزال المنظومة الغربية في هذا الموضوع تمتلك زمام حركة ومبادرة أعلى، إلا أن هدفها أصبح تجنب الأزمات والتعامل مع الأمر الواقع الجديد، حيث أن إيقاد أزمة مالية في سوق الأسهم العالمية، قد يؤدي إلى خسائر كبرى عالمية للأسواق والشركات عبر العالم وهذا ما حصل الآن بأزمة كورونا، وهذه الخسائر قد تتحول إلى مرجح للسندات الأميركية، ولكن هذا لا يعني أن السندات الأميركية في مأسن، بل كل خطوة مؤلمة ستستتبع بردود مؤلمة، أقلها تخفيض الصين لقيمة السندات الأميركية، وتسريعها لفرص التداول بعمليتها وبالأليات والأوراق المالية البديلة.

الخلاصة

ختاماً، فإن مؤسسة البترول اختارت أن تستغل احتياطياتها في أنشطة